

المجلد: 10 / العدد: 01 / 2022	تاريخ إرسال المقال: 2022 / 07 / 16	تاريخ القبول: 2022 / 06 / 10	تاريخ النشر: 2022 / 06 / 30	الصفحة: 100 – 114
-------------------------------	------------------------------------	------------------------------	-----------------------------	-------------------

أشكال و أساليب الجريمة في الوسط الحضري الجزائري

Forms and methods of crime in the Algerian urban center

Ania.meddane@yahoo.com	جامعة مولود معمري، تيزي وزو، (الجزائر)	نعيمة مدان
--	--	------------

<u>ملخص:</u>
<p>تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية قديمة صاحبت عملية التحضر التي شهدتها المجتمعات الجزائرية على غرار المجتمعات الأخرى وكذا الزيادة السكانية والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المدن لاسيما الكبرى منها، والتقلبات في الأوضاع المعيشية وما أفرزته من احتياجات الأفراد جعلتهم يلجأون إلى الجريمة لإشباع حاجاتهم ، وسدّ العجز المعيشي وتعويض الفارق الاجتماعي في مستوى الحياة، وقد أصبحت الجريمة أحد الوسائل لتحقيق هذا الغرض، فالسلوك غير السوي وعدم تكيف الفرد مع المجتمع الحضري والبيئة المتعدنة أدى به إلى ارتكاب الجريمة بمختلف أشكالها وبكل أساليبها، أين نجد الظروف المحيطة تؤثر بواقع الجريمة والجاني.</p>
<p><u>الكلمات المفتاحية:</u> الجريمة، التحضر، الوسط الحضري، المدينة، المجتمع الجزائري.</p>

Abstract:

Crime is an old social phenomenon that accompanied the process of urbanization witnessed by Algerian society, similar to other societies, as well as the population increase and the social and economic problems that cities suffer from, especially the major ones, and the fluctuations in living conditions and the resulting needs of individuals made them resort to crime to satisfy their needs, and to fill the living deficit And compensate for the social difference in the level of life, and crime has become one of the means to achieve this purpose, the abnormal behavior and the individual's lack of adaptation to the urban society and the civilized environment led him to committing crime in all its forms and by all methods, where we find the surrounding circumstances affect reality of crime and the offender.

Keywords: crime, urbanization, urban center, city, Algerian society .

مقدمة:

صاحبت ظاهرة الجريمة المناطق الحضرية مع تطور المجتمع، فكلما تطور المجتمع صناعيا وتكنولوجيا تطورت الجريمة وأخذت أشكالاً وأساليب وأبعاداً مختلفة، حيث تطورت من جريمة تقليدية إلى جريمة منظمة، تستخدم فيها حتى التكنولوجيا والوسائل المتطورة، فالجريمة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأفراد المجتمع، وتتطور عاداتهم وتقاليدهم وتطور المتغيرات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، ولما كانت الجريمة م مرتبطة بهذا الارتباط الوثيق فنعتبرها واقع لا مفر منه، وهذا الواقع موجود في كل مجتمع إنساني أينما كان وأينما وجد، ومن ثم اتجهت الجريمة اتجاهها زمنياً ومكانياً إلى الوسط الحضري وخاصة المراكز الحضرية الكبرى، التي تعمل على جذب الأفراد من كل اتجاه لغرض الحصول على فرص العمل من أجل تحسين مستوى المعيشة، بالإضافة إلى التحصيل الدراسي، نتج عنه الزيادة السكانية الضخمة، وبالتالي ظهرت المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وأمام كل هذا ينتهج بعض الأفراد سلوك غير سوي من أجل الحصول على مطالبهم ورغباتهم دون بذل أي مجهود مشروع، أو ما يعرف بالإجرام، فالمجتمع الحضري نجده متغير مقارنة بالمجتمع الريفي وذلك في الجانب الفكري والعادات والتقاليد وحتى من ناحية القيم الاجتماعية، وهذا التغير شوه مفهوم التربية والأخلاق وهذا ما ساعد على الانحراف وبالتالي تفاقم الجريمة في مجتمعنا.

أولاً-تحديد المفاهيم:

1- مفهوم الجريمة:

هي ظاهرة اجتماعية خطيرة يعاني منها كل المجتمعات الإنسانية، وهي احد النماذج السلوكية التي يفرزها المجتمع، وهي من ضمن منتجاته الوظيفية.

"وتصبح الجريمة مشكلة اجتماعية إذا أصبحت حالة أو ظرفا معيننا يسود في فترة زمنية معينة وتظهر هذه الحالة سلبية للناس سواء كان سلوكا أو غير ذلك ، ويتم اعتبارها من طرف الجماعة على أنها كذلك أي يتم الحكم عليها وتقديرها وتقييمها سلبيا وهكذا تصبح الجريمة مشكلة اجتماعية "، (أحسن ، طالب(2002)، ص 27).

والجريمة ليست شيئا مطلقا "بمعنى أنها تدل على فعل ثابت له أوصاف محددة ، ولكنها شيء نسبي تحدده عوامل كثيرة منها الزمان والمكان والثقافة، والجريمة الواحدة في المجتمع الواحد لا تثبت على حال واحد من حيث عقوبتها ولا من حيث تدرجها في سلسلة خطورة الأفعال الخارجة على القانون ، فهي مرة مخالفة ومرة جنحة، ومرة ثالثة جنائية، وتختلف الجريمة تبعا لاختلاف الثقافات ، كما أنها ليست نسبية إلى الثقافات فحسب وإنما نسبية أيضا للثقافات الفرعية داخل المجتمع نفسه ". (سامية حسن، الساعدي(1983)، ص 16، ص 17).

فالسرقه مثلا في بعض المجتمعات ليلا تعتبر جنائية، لأسباب كثيرة منها أن حدوثها في الليل يجعل الضرر أكبر إلى جانب التمكن من دفع الضرر أو الإبلاغ عنه يكون أقل إذا ما قرن بما عليه الحال في وضح النهار ولهذا فهي في النهار تعتبر مجرد جنحة.

2- مفهوم التحضر:

يعتبر التحضر من المواضيع الهامة التي انشغل بها المهتمون وذلك بالقيام بالعديد من الدراسات الحضرية خاصة علماء الاجتماع الحضري، حيث تعددت آرائهم وأفكارهم حول تحديد مفهوم التحضر، فيرى البعض أن التحضر له علاقة بعدد السكان وتمركزهم ، حيث نجد هوب تيزدل يعرف التحضر على انه "عملية التمركز السكاني وهي عملية تجري بطريقتين ، تتمثل إحداها في تعدد نقاط التركيز، أما الثانية فتتمثل في التركيز القروي "، (محمد ، الجوهري و آخرون(1980)، ص 63).

ومن نفس المنطق عرف هاري براونج التحضر على أنه "زيادة الحجم الإجمالي للسكان الذين يعيشون في نقاط ثابتة نسبيا من حيث التركيز أو الكثافة المرتفعة في أي دولة من العالم ". (محمود، جاد(1993)، ص 36).

ما نفهمه من هذه التعاريف أن التحضر هو نوع من الزيادة السكانية وتبعثرها أو تجمعها في مراكز متفاوتة الكثافة ، فالبيئة الحضرية بطبيعتها توفر فضاء ا واسعا للحرية والتفاعل ، وتتميز بالتباين الشديد والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية.

"والتحضر كذلك ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وبعد انتقلهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة ، و أنماط المعيشة الموجودة في المدن ، وهو أساسا يعني تركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغير اجتماعي ثقافي ، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعد ما كانت أولوية في القرابة" ،(فوزي رضوان العربي (1985)، ص156).

وعليه فإن التحضر إذن هو ظاهرة اجتماعية تتصل بالتغير الاجتماعي ، وتبعها زيادة سكان المدن وتوزيعهم عن طريق هجرة القرويين إلى المدن وتوزيعهم ، وإقامتهم فيها ، فالحياة الحضرية أظهرت تغييرا في الأسس التقليدية للتماسك الاجتماعي بين الأفراد أدت إلى فقدان العلاقات الاجتماعية القوية التي تتسم بها الجماعات الأولية ، والتحول في النظم و الأنساق وقد دفعت الحياة في المدينة بالفرد إلى السعي نحو ربط ذاته والاحتكاك بالآخرين من خلال المصلحة المشتركة في جماعات بشكل منظم لم تكن لتتوفر في الجماعات الأولية بمعناه التقليدي و أساس قيام العلاقات الاجتماعية ، بينما الحياة الحضرية تركز روح الفردية وتؤكد أهمية المصلحة كما جعلت من المجتمع الحضري مجرد تكس لمساكن متجاوزة قد لا يعرفون بعضهم البعض .

ثانيا- النظريات المفسرة للجريمة والسلوك الإجرامي:

الجريمة سلوك أو ظاهرة خطيرة تعيشها كل المجتمعات البشرية، وخطورة حدتها تعددت واختلفت النظريات المفسرة لأسباب ظهور السلوك الإجرامي واختلاف أنماط الجريمة وستعرف على بعضها فيما يلي:

1/ نظرية الوصم الاجتماعي:

ظهرت هذه النظرية في فترة الخمسينيات من القرن الماضي في أمريكا حينما أصبح المجتمع أكثر وعيا بالاضطهاد والتمييز العنصري ضد السود و ما يتلقونه من معاملة سيئة في المجتمع الأمريكي، باعتبارهم دون مستوى الحضارة والإنسانية و لا يرقون للعيش داخل المجتمع الأمريكي مما دفع ببعض المفكرين إلى دراسة انعكاسات هذه المعاملة على السود وعلى المجتمع الأمريكي ككل.

وتعود أصول هذه النظرية إلى العالم الأمريكي " فرانك تانينهام" من خلال كتابه " الجريمة والمجتمع " الذي نشر عام 1938، فهو يرى أن السلوك المنحرف لا يعود إلى حد كبير عدم التوافق بين الشخص المنحرف و مجتمعه لان الشخص متوافق إلى حد ما بصورة أو بأخرى، وبالتالي فإن الانحراف هو نتاج للصراع الذي يحدث بين الفرد والمجتمع. وتعد نظرية الوصم الاجتماعي من أهم النظريات التي حاولت تفسير الجريمة والعنف والانحراف من خلال البعد السوسيولوجي، فهي ترى أن الإجرام ينشأ ويزداد نتيجة للوصمة الاجتماعية التي يوصم بها المجتمع الفرد عند أول خطأ يرتكبه، لذلك هو يعيد تكرار أخطائه و أفعاله الانحرافية معتقدا بأنها معتقدا بأنها صفات ملازمة له ولا يمكنه التخلص منها وأن المجتمع هو الذي رسخ هذه الفكرة في ذاته عندما يوصمه بألقاب منحرفة و مجرمة ، مثل اللص ، الخ فهذه الألقاب المتداولة في مجتمعاتنا على أشخاص معينين تجعل منهم يحاولون التقييد بهذه الألقاب في حياتهم اليومية و هذا ما يجعلهم منحرفين أو مجرمين "، (محمد بن عودة (2016-2017)، ص 25).

فالطفل حسب هذه النظرية تلتصق عليه بطاقة عند ضبطه مرتكباً سلوكاً منحرفاً ، هذه البطاقة تحدد هوية الطفل على أنه جانح، و قد يؤدي ، و قد يؤدي ذلك إلى تغيير الطفل أيضاً في تصوره عن ذاته ومن خلال تلك البطاقة أيضاً تتشكل ردود أفعال أفراد المجتمع نحو البطاقة و ليس نحو الطفل ، و هكذا يساهم وصم المجرمين أو الأحداث الجانحين في زيادة نسب الجريمة والانحراف.

وعليه من خلال هذه النظرية نتوصل للقول أن الجريمة في المجتمع قد يكون سببها النقطة السوداء التي توصم على المجرم أو المنحرف عند أول خطأ قام باقتراه في حق أحدهم و نسب إليه باسم الإجرام و بسبب ذلك يعيد الوقوع في نفس الانحراف و يكرر نفس الفعل الإجرامية.

2/ نظرية التقليد :

يشهد جبرائيل تارد بتاريخ بعض الحضارات الأوروبية القديمة حين ازدهرت فيها الكثير من العلوم والآداب والفنون من جهة و من جهة الأخرى ازدادت فيها ظواهر البطش والقسوة والإجرام، وقد أراد تارد أن يجعل من حالة النبلاء الايطاليين الذين عاشوا خلال القرنين الرابع عشر و الخامس عشر مثلاً يوضع به فرضيته وفكرته هذه.

يرى تارد أن نبلاء هذين القرنين مارسوا الجريمة والعنف بكل صورهما و أشكاهما فهو يعتقد أن الجريمة في تلك العصور كانت جزءاً متمماً لنظام الحكم السائد في البلاد، و لهذا فقد تصبح الجريمة حرفة أو مهنة، وقد يصبح المجرمون مجموعة بشرية تنتمي إلى مهنة أو حرفة واحدة وهذا يجعل الجريمة مهنة خاصة تتطلب متطلبات فردية معينة تنسجم و طبيعة الإجرام، وهنا يرى تارد أن مرور الزمن قد يؤدي إلى تبلور صفات وسمات خاصة يتميز بها أفراد المهنة الواحدة، إنها

مهنة فريدة يتهيا لها الفرد منذ طفولته المبكرة، ومن خلال ظروف نفسية واجتماعية وثقافية تساعد على تأهيل الفرد للدخول إلى هذه الجريمة والانتساب إلى عالمها السفلي ، ويظل كل مجرم مبتدئ يسعى وراء مثل أعلى يحتذي به وهذا طبيعي بالنسبة لفرد يعيش من خلال ظروف اجتماعية و اقتصادية وثقافية، ذات أبعاد خاصة لا تترك الكثير من حرية الاختيار في تحديد أهداف الفرد، وهذا يتم أيضا من خلال اتصال الفرد بنطاق ضيق داخل المجتمع الكبير فهو لا يتصل إلا بمقدار ما يحقق أهدافه و غاياته" ، (محمد بن عودة (2016-2017)، ص07).

وعليه فنظرية التقليد التي جاءت ردا على نظرية لمبروزو البيولوجية في تفسير الانحراف حيث يرى جيراثيل تارد أن التقليد هو أساس تعلم السلوك أيا كان هذا السلوك فالانحراف ينتشر بانتقاله من فرد إلى فرد أو من طبقة اجتماعية إلى أخرى من خلال المحاكاة أو التقليد، وتتم عملية المحاكاة تلك باتصال الأفراد ببعضهم و فقد قوانين ثابتة ، ويمكن التمثيل على ذلك في حشد بشري في مكان ما، لان الأفراد المكونين للحشد متباينين و لا يعرف بعضهم البعض، بل اجتمعوا بدافع الفضول ، وبعد حدوث أي انفعال من أحد أفراد المجموعة فإنه ينتقل إلى بقية الحاضرين مما يؤدي إلى انفعالهم و تحركهم جماعيا و هذا يعد سلوكا جماعيا نشأ بسبب التقليد.

ومنه فالجريمة أو السلوك الإجرامي حسب نظرية التقليد ينشأ لدى الأفراد من خلال تقليد بعضهم البعض و يكون هذا التقليد منتشر بكثرة في الحشود البشرية الواحدة مجتمعة تربطها روابط ثابتة.

3/ نظرية النوافذ المكسرة:

تستند نظرية النوافذ المحطمة إلى أن الجريمة نتيجة حتمية للخلل، وبالتالي إذا كانت هناك نافذة مكسورة ومر بعض الوقت، ولم يتم إصلاحها، سيستنتج الناس الذين يمرون بها أن لا أحد يهتم، وليس هناك أحد مسؤول، وبعد فترة سيتم كسر المزيد من النوافذ، وبالتالي ستنتشر الفوضى من المبنى إلى الشارع الذي يواجهه، وهذا سيؤدي إلى إرسال إشارة بأن كل شيء مباح، وقد تكون البداية من مشكلات بسيطة نسبيا مثل الفوضى العامة، لكنها في الواقع تمثل دعوات إلى المزيد من الجرائم الخطيرة، فيا ترى كم من الأمثلة لدينا تحاكي نظرية النوافذ المحطمة ؟ تبدأ كمشكلة بسيطة ثم تتطور في تعقيدها بعدد من المراحل و الدوائر لتصبح نقطة تحول لنوع من الجرائم الخطيرة المنظمة.

وحسب جيمس ويلسون وجورج كيلنج الجريمة نتاج الفوضى وعدم الالتزام بالنظام في المجتمعات البشرية، إذا حطم أحدهم نافذة زجاجية في الطريق العام، وتركت هذه النافذة دون تصليح، فسيبدأ المارة في الظن بأنه لا أحد يهتم وبالتالي فلا يوجد أحد يتولى زمام الأمور، ومنه فستبدأ نوافذ أخرى تتحطم على ذات المنوال، وستبدأ الفوضى تعم البيت المقابل لهذه النافذة ومنه إلى الشارع، ومنه إلى المجتمع كله، لا تقتصر النظرية على النوافذ المحطمة بل تشمل

السيارات المهجورة ومراتع القمامة والأركان المظلمة من الحواري والطرقات."، (محمد بن عودة (2016-2017)، ص40).

تمثلت هذه النافذة المحطمة في الرسومات على المباني ووسائل المواصلات العامة والتعرض للمارة في الشوارع، والسرقات والنشل والاعتصاب والقتل وما وراء ذلك، موجز القول أن الجرائم عدوى تصيب المجتمع وتنتقل ما بين أفرادها.

ثالثا- أسباب الجريمة في الوسط الحضري :

هناك أسباب مختلفة للجرائم التي تنتشر في المدن الجزائرية والمدن العالمية نلخصها فيما يلي:

1- أسباب جغرافية وايكولوجية :

وهي البيئة المحلية التي يقطن فيها المجرمون ، وبالتحديد على مناطق التي تكثر فيها المشكلات وتتعقد جذورها في التوزيع اللعادل للموارد في المجتمع ، والتي تولد الجريمة فيها ، فالبيئات الفقيرة هي التي تشهد فيها معدلات الجرائم بشكل كبير ، وهذا ضمن المراكز الحضرية دون المناطق الريفية ، فالمناطق التي تكون مركزا للمنشآت الاجتماعية مثل الملاهي والحدايق العامة ، والمؤسسات التربوية والمنزهات تكثر فيها ارتكاب الجرائم المختلفة ، وكذا الأحياء والمدن التي ينعدم فيها التخطيط الحضري والعمراني وكذا السكاني تتفاقم فيها ظاهرة الجريمة بشكل سريع فيعتبر الوسط الحضري مأوى المجرمين والعصابات الخطيرة وهي المناطق التي يفرخ فيها المنحرفين وتختلف نسبة الجرائم من حي إلى آخر ، وذلك بمقارنة هذه الأحياء ببقية أجزاء المدينة ، وتصنف تلك الأجزاء السكنية في المدينة الكبيرة التي تزدهم بالمجرمين والجانحين وهي أحياء سكنية تتميز بسمات اقتصادية واجتماعية وسكانية معينة .

2- أسباب اقتصادية:

من العوامل المؤدية إلى تفشي ظاهرة الجريمة الظروف الاقتصادية والتي تساهم في تكوين السلوك الإجرامي لدى الفرد ومن ثم تهيأ فيها الفرص لارتكاب الجريمة وشتى أنواعها ونجد منها ما يلي :

- **الفقر:** يترتب على الفقر عدم إشباع حاجات الفرد الأساسية الأمر الذي قد يجد الفقير نفسه أمام ضغوط اقتصادية لا يستطيع مواجهتها إلا بسلوك غير مشروع أو إجرامي.
- **-البطالة :** هناك ارتباط وثيق بين ظاهرة البطالة وبين الجريمة فيما لاشك فيه أن عدم وجود فرص العمل وما يترتب على البطالة يؤثر سلبا على تفكيرهم واندفاعهم نحو الكسب الغير مشروع والجريمة .

- **التضخم**: يعتبر التضخم الاقتصادي عنصرا من عناصر تراجع الاقتصاد الوطني في أي مجتمع ، ويترتب على هذا المتغير ارتفاع تكاليف الإنتاج ، وارتفاع الأسعار وتقلص حجم الادخار ، وتحول القوة الشرائية من جانب أصحاب المهن البسيطة لصالح أصحاب الدخل ووجود التفاوت في توزيع الثروة بين الأفراد .

3- أسباب ديموغرافية واجتماعية :

هناك علاقة قوية وارتباط وثيق بين الخصائص السكانية من حيث النوع والجنس والعمر والمستوى التعليمي ، وبين الجريمة ، كما أن النمو السكاني السريع وارتفاع نسبة الكثافة السكانية يؤثر على انتشار آفة الجريمة ، وتوجد علاقة بين الكثافة السكانية وارتفاع معدلات الجريمة ، كما نجد هناك علاقة وثيقة بين الهجرة والتوسع العمراني السريع من جهة وبين تفاقم ظاهرة الجريمة من جهة أخرى ، فنجد ارتفاع نسبة الجريمة في المدن التي يزداد فيها أعداد المهاجرين ، فكلما ارتفع عدد المهاجرين إلى مدينة معينة كلما كانت نسبة الجريمة مرتفعة أيضا فانعدام التخطيط والنقص في توفير البنية التحتية يؤثر سلبيا على سلوكيات الأفراد ويخلق ظروفًا تشجع على ارتكاب الجريمة وانتشار بيئات إجرامية.

كما نجد من العوامل الاجتماعية الأخرى التي تؤثر على الفرد وتؤدي به إلى اقتراف الجرائم ، ضعف دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية بحيث تؤدي الأسرة دورا رئيسيا وهاما في مجال الوقاية من الجريمة أو الاتجاه نحوها ، فهي بمثابة المهدي للشخصية التي تغرس في نفس الطفل خلال سنوات طفولته القيم والمفاهيم حول العالم والدين واللغة.....الخ.

ومن هنا يتفاعل الفرد مع العالم الخارجي بما اكتسبه من بيئته الأسرية ويساهم أداء الأسرة في تنشئة الفرد واكتسابه الشخصية السوية و أبعاده عن دروب الانحراف والجريمة أو الانغماس فيها.

كما نجد انحراف الأطفال الناجم من التسرب المدرسي ، و التفكك الأسري ، التشرذم ، ناهيك عن الظروف العائلية وكذا غياب مراقبة الأولياء ، بالإضافة إلى غياب مساحات اللعب والمراكز الثقافية ، كلها عوامل وراء تضخم الوضع و إحداث ضغوطات نفسية على الطفل ، حيث يكون الشارع أحسن بديل له للتعبير عن ما بداخله وإخراج شحنة الضغط الأسري، وبالتالي التأقلم مع أي شكل من أشكال الانحراف ، فقد احتلت المدن الكبرى الصدارة في ظاهرة انحراف الأطفال ، كما تصدرت قضايا السرقة والاعتداءات الريادة عند الأطفال ، لغياب العائلة (طلاق الزوجين أو وفاة الوالدين) ودورها في التربية والإرشاد ، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى الجريمة بكل أنواعها.

رابعا/ أشكال الجريمة في الوسط الحضري الجزائري :

تقع عدة أشكال من الجرائم في المناطق الحضرية لاسيما العشوائية منها (المتخلفة) وهذا حسب دوافع ارتكابها أو مترتباتها وآثارها فنجد منها ما يلي :

1- تعاطي المخدرات والكحوليات :

ويقوم مرتكبوها باستخدام المواد المخدرة أو إنتاجها أو تهريبها وترويجها في الوسط الحضري ، إذ تعتبر هذه الظاهرة إحدى الظواهر الاجتماعية المقلقة جدا في وقتنا الحاضر ، فهي مرتبطة أساسا بالنسيج الحضري ، والمقلق فعلا في تنامي ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمعات الحضرية ، هو انتقالها إلى الفئات الشبابية والناشئة ، وحتى إلى طلاب المدارس في السنوات الأخيرة، وكونها كانت وراء التغير الجذري في طبيعة نمط الجريمة في المجتمعات المعاصرة ومنها المجتمع الجزائري ، وسوف تستمر في ذلك إذا لم يتم مواجهتها بمواجهة علمية .

"فتزايد تعاطي المخدرات، وتزايد الإدمان على المخدرات أصبح من العوامل الأساسية في ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمعات الاستهلاكية والصناعية" (Michel, Marcus, Catherine, Vouch (1999), P38)

"وما ارتفاع معدلات السرقات الصغرى في أوساط الشباب و الأحداث إلا إحدى مظاهر ذلك . " (Michel, Marcus, Catherine, Vouch (1999), P38

بالإضافة إلى مظاهر اجتماعية أخرى مرتبطة بفئة الشباب والناشئة ، مثل التسرب المدرسي ، وضعف التحصيل الدراسي والضياع الاجتماعي (للشباب) ما هي إلا إحدى نتائج تعاطي المخدرات بتغير شكل ومعدلات الجريمة في المجتمع ، وكذا دخول الفئات الشبابية والناشئة في تعاطي المخدرات هو الذي سوف يكون له تأثيرات أكيدة على طبيعة المشاكل الاجتماعية ، وعلى الظواهر الإجرامية في المجتمع، "وفيما يلي الكميات المحجوزة من المخدرات والمهلوسات وهذا حسب الديوان الوطني لمكافحة المخدرات بالجزائر لثمانية الأشهر الأولى من سنة 2021:

-43087.774 كلغ من راتنج القنب.

-76.8 غ من حشيش القنب.

-914.16 غ من بذور القنب.

- 498739.890 غ من الكوكايين.

-881.449 غ من الهيروين .

- 761 غ من بذور الأفيون.

3110379 قرص من مختلف أنواع المؤثرات العقلية، 193 قارورة من سوائل المؤثرات و 29545 كبسولة بالإضافة إلى اكتشاف واتلاف 413 نبتة من نبات القنب و 83 نبتة من نبات الأفيون. " (الديوان الوطني لمكافحة المخدرات (2021)).

إذن تعاطي كل هذه الكميات من طرف الشباب الجزائري سوف يؤدي ظهور وانتشار مختلف الجرائم في مجتمعنا الجزائري و ازدياد عدد الضحايا وكذا المساجين... الخ.

2- الاعتداءات الجنسية :

وهي سلوكيات جنسية غير شرعية يجرمها التشريع (القانون) ويعاقب عليه ويمكن تصنيف الجرائم الجنسية إلى ما يلي :

- **الاغتصاب** : هو الاتصال الجنسي بامرأة عنوة ، أو ضد إرادتها بالقوة أو بعد اختطافها ، أو بأي شكل من أشكال التهديد ، كما لا يقتصر الاغتصاب على فئة الإناث وإنما يقع أيضا فئة الذكور ، ولاسيما الأطفال منهم ، وهذه الظاهرة منتشرة في كل المجتمعات دون استثناء ، وحتى في مجتمعنا الجزائري ، أين ظهرت ظاهرة اختطاف الأطفال من اجل استغلالهم واغتصابهم فهي جرائم نستطيع أن نصطلح عليها بالجريمة الحديثة والحضرية لأنها منتشرة بقوة في الوسط الحضري أكثر من الريفي.
- **الزنا** : ويقصد بها الجماع أو العلاقة الجنسية الغير شرعية بين رجل وامرأة يكون إحداها متزوجا ، أو بمعنى آخر وجود شريك يجمع الزوجة أو شريكة تجماع الزوج جماع غير شرعي .
- **البغاء** : وهو إباحة المرأة نفسها لارتكاب الفحشاء مع الناس بدون تمييز نظير (مقابل) أجر تحصل عليه (مبالغ مالية).

وقد تعذر علينا الحصول على أرقام إحصائية نظرا لحساسية هذا النوع من الجرائم وخطورتها وعدم تمكن المصالح المختصة في رصد هذه الجرائم من ضبط الرقم الإحصائي.

3- جرائم السطو:

وهي الدخول الغير مشروع لمنزل معين، أو مسكن، أو مركبة، أو أي مكان مأهول بغرض السرقة، أو الاعتداء على الساكنين، أو القاطنين فيه.

"والسطو ليس من الجرائم البسيطة، ولا يمكن مقارنتها بجريمة السرقة بل هي من الجرائم التي تعد إما جنحة أو جناية، وتصبح جناية عندما تكون مقرونة باستخدام السلاح بنوعيه الأبيض والثقيل ، أو التهديد به ، رغم كونها في بعض القوانين الوضعية تعتبر من جرائم الاعتداء على الملكية وليس من جرائم الاعتداء على الشخصية " (Alan Read , peter Sago , (2002), P343,p348)

وتعتبر جرائم السطو على الأشخاص والممتلكات من الجرائم التي تكثر في العواصم الكبرى والأحياء الحضرية الغنية التي يقطن فيها الطبقة الراقية ، فقد سجلت مصالح الامن الوطني 2295 قضية متعلقة بالاعتداء والسطو بالأسلحة البيضاء أين تم توقيف 2533 مشتبه فيها خلال سنة 2021" (المديرية العامة للامن الوطني (2021)). هذا ما يؤكد أن جرائم السطو استفحلت مجتمعنا بقوة لاسيما المدن الكبرى على سبيل المثال الجزائر العاصمة .

4- السرقة:

تعتبر السرقة من الجرائم التي تنتشر في كل المناطق سواء الريفية أم الحضرية، إلا أنها مرتبطة أكثر بالحيط الحضري مقارنة بالريفي ، وهي من الجرائم النفعية وتأخذ أشكالا مختلفة ، والسبب الرئيسي وراء انتشارها هو أن كل فئات المجتمع بغض النظر عن سنهم أو جنسهم أو قدراتهم البدنية يستطيعون القيام بها ، ولكونها (جريمة السرقة) تتم عادة في الخفاء ، أو في السر ، أو اختفاء السارق والمسروقات في نفس الوقت إضافة لكون اكتشاف المسروقات يتم بعد حدوثها ، مما يعطي الفرصة للجاني للاختفاء ، وانتقال كل من السارق والمسروقات إلى مكان آخر غير الذي تمت فيه السرقة .

وتأخذ جريمة السرقة عدة أشكال والتي تعد الأكثر شيوعا في الوسط الحضري ، كسرقة المتاجر خاصة محلات المجوهرات ، سرقة السيارات من باحات الأحياء الحضرية ، الخ ، وكل هذه السرقات لها عواقبها القانونية الخاصة بها ، كما تقترب هذه الجرائم في حق الأفراد من دون استعمال العنف أو التهديد أو استخدام السلاح في مجتمعات معينة ، وتستعمل العنف وحتى القتل في السرقة في مجتمعات أخرى بما فيها مجتمعنا الجزائري لاسيما في السنوات القليلة الماضية ، فقد تعرض السائقين للقتل وسرقت سياراتهم ، كما تعرضت العديد من المنازل للسرقة بعد قتل أصحابها الخ. وعليه فقد "سجلت مصالح الأمن الوطني عبر التراب الوطني وقوع عدة سرقات ضد الأشخاص والممتلكات خلال المسيرات الأسبوعية ما بين شهري جانفي و أفريل 2021، حيث تم تسجيل في هذا الصدد 89 قضية متعلقة بالسرقة " (المديرية العامة للأمن الوطني (2021)).

5- التخريب:

هي جريمة وظاهرة اجتماعية خطيرة تتواجد بكثرة في المناطق الحضرية، وتقتصر بشكل خاص على الأملاك العمومية ، وتقوم عادة باقتراف هذه الجريمة مجموعات شبابية أو عصابات شبابية بغرض الحصول على ما يريدون مقابل ذلك التخريب، وتستهدف هذه العمليات الإجرامية الممتلكات العامة ، البلديات ، المدارس ، النقل المدرسي ، وأبرزها تأتي بعد المباريات الرياضية ويقوم بارتكاب جريمة التخريب أنصار الفريق المنهزم عادة ، أين يكون تأثير ذلك سلبي على الأفراد ففي الكثير من الأحيان يسقط العديد من الضحايا من جرحى وحتى القتلى ، وهذه الأفعال تعتبر متعمدة ، كما شهد مجتمعنا الجزائري أشكال كثيرة من التخريب أثناء فترة العنف في سنوات التسعينات من القرن الماضي، أين استهدف منشآت عمومية منها البلديات ،محطات النقل البري ، والمطار الدولي بالجزائر العاصمةالخ.

6- العنف الجماعي:

هو عبارة عن سلوك جماعي له طابع احتجاجي بالأساس ، وقد ينجم عن تعرض الأفراد (الشباب) لأفعال أو تدابير تقوم بها السلطات العامة ، ويتبع ذلك احتجاجات جماعية مثل تلك التي تتبع إقصاء بعض الأفراد من المساكن الاجتماعية اثر توزيعها على المستفيدين ،أين تصبح هذه الاحتجاجات أعمال عنف جماعية تحصل عادة مثل هذه الأفعال في الأحياء القصديرية الفقيرة (خاصة الجزائر العاصمة).

و قد تستغل مثل هذه الأحداث العنيفة الجماعية من طرف المجرمين أو المنحرفين لتتحول بذلك إلى أعمال شغب مختلفة.

كما تقام أعمال عنف جماعية في مرحلة صعبة يشهدها المجتمع كغلاء المعيشة أو رفع أسعار بعض السلع الاستهلاكية ، أو صدور بعض القرارات السياسية الغير ايجابية بالنسبة للأفراد، أين تستغل هذه الأعمال العنيفة لتتحول إلى مظاهر عنف خطيرة يكون لها عواقب وخيمة على المجتمع ماديا ومعنويا.

7- القتل العمدي :

تعتبر من أخطر الجرائم التي يشهدها المجتمع الحضري الجزائري ، وتختلف أسبابه من شخص لآخر ، كما تودي بحياة الأفراد في مختلف فئات السن ، وذلك عن طريق الاعتداءات بالسلاح الأبيض ، التسمم ، الشنق والخنق.....الخ. ويزداد هذا النوع من الجرائم في كل المجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري متأثرة بالأفراد الذين يتعاطون المخدرات والأفراد المنحرفين الذين يؤويهم عادة الشارع .

فحسب المديرية العامة للأمن الوطني الجزائري فقد سجلت 15 قضية القتل العمدى خلال سنة 2019 والتي كانت كلها بالأسلحة البيضاء، أين سمحت تحريات الشرطة القضائية بمساعدة فرق الشرطة العلمية والتقنية من توقيف 21 متورطا من بينهم 14 فاعل رئيسي و 7 شركاء وتقديمهم أمام الجهات القضائية المختصة إقليميا، فالتحريات المنجزة لمعالجة هذه القضايا بينت أن الشجارات والاستفزازات هي السبب الرئيسي لارتكاب هذه الجرائم بنسبة 40% من العدد الإجمالي للجرائم المسجلة، تليها في المرتبة الثانية الخلافات العائلية بنسبة 23,33%، ويأتي دافع السرقة في المرتبة الثالثة بنسبة 13%، ثم أسباب أخرى مثل تأثير الكحول، الانتقام والديون بنسبة 7% . (المديرية العامة للأمن الوطني (2019)).

وعليه من خلال هذه الأرقام الإحصائية يظهر لنا أن الجريمة بشتى أنواعها مستفحلة لمجتمعنا بشكل كبير جدا و خطير مما يؤثر سلبا على الأسرة والمجتمع وكذا التنمية بحيث إذا انعدم الأمن والأمان انعدمت الرفاهية الاجتماعية .

خامسا/ أساليب الجريمة في الوسط الحضري الجزائري :

تختلف أساليب الجريمة من مجتمع إلى آخر ومن جريمة إلى أخرى ، فنجد العصابات الإجرامية في المجتمع الجزائري تستخدم في ارتكابها للجرائم الأسلحة المختلفة ، الأسلحة البيضاء والأسلحة النارية ، وذلك بطعن الأشخاص مباشرة ، أو إطلاق النار عليهم ، كما تقوم كذلك بانتهاج أسلوب الابتزاز من خلال خطف الأشخاص والمطالبة بفدية مقابل إطلاق سراحهم ، أو أسلوب التهديد وهذا يخص عادة ذوي الشركات الكبرى ورجال الأعمال وحتى فئة المقاولينالخ.

كما نجد أساليب أخرى تستعمل في الجريمة المنظمة بكل احترافية وهي تقنية الإعلام الآلي أو الحواسيب الآلية ، وانتهاج وسيلة الانترنت ، وكذا الهواتف النقالة وهذه تساهم في تبادل كل الاتصالات بين المجرمين .

- خاتمة:

يعتبر المجتمع الحضري فضاء للاستهلاك ، لزيادة الحاجات الاستهلاكية للأفراد والتي تتطور وتنوع على الدوام، وهذا ما يخلق مشاكل بنيوية ووظيفية في المجتمع ، ويؤثر بذلك على السلوك الفردي والجماعي ، لذا نجد الجريمة بكل أشكالها مستمرة في كل المجتمعات بما فيها المجتمع الجزائري ، فبالرغم من وجود الأسرة والتي تعتبر المحيط الأولي الذي ينمو فيه الطفل ويتعلم فيه كل شيء ، إلا أن الشارع أو الوسط الخارجي الحضري لا يرحم احد ، فهو أقوى من محيط الأسرة و أغر للطفل أو الشاب ، فيؤثر سلبا على الأفراد بمحو كل القيم التي اكتسبها في محيطه الأسري والتي ترى عليها

عنوان المقال: أشكال و أساليب الجريمة في الوسط الحضري الجزائري	المؤلفة: نعيمة مدان	المجلد: 10 / العدد: 01 / 2022	الصفحة: 100 – 114
--	---------------------	-------------------------------	-------------------

،ويكتسب قيم منحرفة من خلال رفاق السوء وبالتالي ينمو فيه روح الإجرام ليدخل في وسط عصابات المجرمين ويصبح فرد من هذه العصابات.

ومع وجود مجهودات جبارة تبذلها مختلف مصالح الأمن في معظم المدن لردع الجريمة والتقليل منها ، إلا أنها غير متحركة في ذلك كما ينبغي ، فهناك بعض الجرائم نجدتها متغلغلة في المناطق الحضرية التي تفتقر للأجهزة الأمنية أو وجودها بشكل محتشم لا يكفي للقضاء على آفة الإجرام وبالتالي على المجرمين .

- اقتراحات لردع الجريمة والتخفيف منها:

- الحد من ظاهرة الجريمة في الأوساط الحضرية الجزائرية وذلك بتوعية الأولياء بمخاطر الشارع على أبنائهم
- الاهتمام بمعالجة الجرائم الحضرية التصدي لها وذلك من خلال وسائل الإعلام بإعداد برامج تلفزيونية، وخصص اجتماعية حول واقع الجريمة في مجتمعنا.
- توعية الأفراد بخطورة التسرب المدرسي وتأثيره على انحراف الأطفال والشباب .
- إجراء بحوث وندوات فكرية خاصة بالجريمة وتبيان مخاطرها على الأسرة والمجتمع .
- تكثيف الجهود من طرف الدولة للتقليل من معدلات الجرائم التي تعاني منها مدننا وذلك بانتهاج استراتيجيات علمية أمنية متطورة .

المراجع:

1. بن عودية، محمد (2016 / 2017)، النظريات المعاصرة للجريمة والانحراف، مطبوعة بيداغوجية موجهة للطلبة السنة أولى ماستر تخصص سوسولوجيا العنف وعلم العقاب، الجزائر: جامعة خميس مليانة.
2. طالب، أحسن (2002)، الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى.
3. محمود، جاد (1993) التضخم الحضري في البلاد النامية، القاهرة: مصر، دار العالم الثالث، بدون طبعة.
4. موقع الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في: الموقع [https:// www.onlcdt.mjustice.dz/](https://www.onlcdt.mjustice.dz/) ، تاريخ : 22 /ديسمبر/ 2021، الساعة : 22:34
5. الجوهري محمد ، وآخرون (1980)، ميادين علم الاجتماع ، مصر: دار المعارف القاهرة ، الطبعة الخامسة.
6. الساعاتي حسن، سامية (1983)، الجريمة و المجتمع، بيروت : دار النهضة، الطبعة الثانية.
7. العربي، فوزي رضوان (1985)، دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربي، الأمانة العامة، الطبعة الأولى.

الصفحة: 100 – 114	المجلد: 10 / العدد: 01 / 2022	المؤلفة: نعيمة مدان	عنوان المقال: أشكال و أساليب الجريمة في الوسط الحضري الجزائري
-------------------	-------------------------------	---------------------	--

8. المديرية العامة للامن الوطني: . الموقع www.algeriepolice.dz تاريخ تصفح 22 ديسمبر 2021، الساعة/

23:08

9. Marcus Michel , Vouch Catherine (1999) **Security and Democracy** « le forum », Paris: France ,Analytical college on Urban safety, saint Amend.

10. Read Alan, Sago peter (2002); **Criminal law**, London: Sweet and Maxwell, Edition 5.